

أضواء البيان

@ 72 @ وجابر ، وعبد الله بن جعفر ، وعقيل بن أبي طالب وعائشة وأسماء وعطاء ، قال :
وكرهه عمر بن الخطاب ، وممن تبعه الثوري ومالك ، ومحمد بن الحسن ، وأبو ثور ، وقال أبو
حنيفة : إن نفض على البدن : وجبت الفدية ، وإلا وجبت صدقة . انتهى محل الغرض منه . .
وقال النووي أيضاً : ذكرنا أن مذهبنا في تحريم الرياحين قولان : الأصح تحريمها ، ووجوب
الفدية ، وبه قال ابن عمر ، وجابر ، والثوري ، ومالك ، وأبو ثور ، وأبو حنيفة ، إلا أن
مالكاً ، وأبا حنيفة يقولان : يحرم ولا فدية . .
قال ابن المنذر : واختلف في الفدية ، عن عطاء وأحمد ، وممن جوزه وقال : هو حلال لا فدية
فيه : عثمان ، وابن عباس ، والحسن البصري ، ومجاهد وإسحاق ، قال العبدري : وهو قول
أكثر الفقهاء . .
وقال النووي أيضاً : قد ذكرنا أن مذهبنا : جواز جلوس المحرم ، عند العطار : ولا فدية
فيه . وبه قال ابن المنذر ، قال : وأوجب عطاء فيه الفدية ، وكره ذلك مالك . انتهى منه
. .
واعلم : أن المحرم عند الشافعية ، إذا فعل شيئاً من محظورات الإحرام ناسياً أو جاهلاً ،
فإن كان إتلافاً كقتل الصيد والحلق والقلم ، فالمذهب وجوب الفدية ، وفيه خلاف ضعيف . وإن
كان استمتاعاً محضاً : كالتطيب ، واللباس ، ودهن الرأس واللحية ، والقبلة ، وسائر
مقدمات الجماع : فلا فدية ، وإن جامع ناسياً أو جاهلاً : فلا فدية في الأصح أيضاً . قال
النووي : وبهذا قال عطاء ، والثوري وإسحاق وداود . وقال مالك ، وأبو حنيفة ، والمزني
وأحمد في أصح الروايتين عنه : عليه الفدية ، وقاسوه على قتل الصيد . .
وقد قدمنا حكم المجامع ناسياً وأقوال الأئمة فيه . هذا هو حاصل كلام العلماء من الصحابة
ومن بعدهم ، ومنهم الأئمة الأربعة في مسألة الطيب . وقد علمت من النقول التي ذكرنا عن
الأئمة وغيرهم ، من فقهاء الأمصار ، ما اتفقوا عليه ، وما اختلفوا فيه . .
واعلم : أنهم مجمعون على منع الطيب للمحرم في الجملة ، إلا أنهم اختلفوا في أشياء
كثيرة ، اختلفوا من نوع الاختلاف في تحقيق المناط . فيقول بعضهم مثلاً : الريحان
والياسمين ، كلاهما طيب فمناط تحريمهما ، على المحرم موجود ، وهو كونهما طيباً ،